

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس:

التسلح ونزع السلاح

السداسي الثاني 2019-2020

المحاضرة الأولى

إستعمال القوة في العلاقات الدولية

يعد مفهوم القوة مفهوماً محورياً في العلاقات الدولية، وقد اختلفت منظورات العلاقات الدولية في تناولها لمفهوم القوة، وجاء المنظور الواقعي بروافدة المختلفة للتأكيد على أهمية القوة العسكرية بالأساس في العلاقات الدولية، حيث بنيت العلاقات بين الدول والتي مثلت الفواعل الرئيسية في العلاقات الدولية منذ بداياتها على القوة العسكرية.

تعني القوة بأنها قدرة أحد العناصر الفاعلة في الساحة السياسية على احتواء العناصر الأخرى، وتوجيه أفعالها وتصرفاتها وسلوكياتها في الإتجاه الذي يصب في مصلحته دون أن يستشعر الطرف الآخر (الأقل قوة) أنه يقدم تنازلات ذات قيمة.

ويذكر أن المدرسة الكلاسيكية أو الواقعية للعلاقات الدولية تؤكد أن القوة هي قدرة أحد العناصر على فرض رغبته وإرادته على الآخرين في النظام الدولي الذي تهيمن عليه الدول.

وفي القرن العشرين كان التمييز واضحاً بين القوة الناعمة والقوة الصلبة وقد كانت القوة أو القدرة العسكرية تمثل المعيار الأول للقوة المستخدمة في تحليل العلاقات الدولية إلى جانب عوامل أخرى كالأرض، الموارد والسكان.

إرتبط اللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية بذلك المظهر المشين للحرب ومآسيها وانتهاكاتها للكرامة البشرية والمادية كلما تقدمت القدرات العلمية للإنسان، فالقوة هي إحدى الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة لتنفيذ مخططاتها وتحقيق أهدافها ومصالحها في إطار سياستها الخارجية.

وهناك جملة من المظاهر المنظمة لإستخدام سياسة القوة في العلاقات الدولية، وهي:

- التدخلات المباشرة (الحرب العسكرية) واستخدام القوة العسكرية بشكل مباشر أو غير مباشر عبر المؤامرات وحرب العصابات.

- التدخلات غير المباشرة (كالعقوبات الاقتصادية، السياسية) أو ما يسمى بأسلوب الحرب غير المعلنة.

يعتمد استخدام القوة بالأساس على القوة والقوات المسلحة، ويشكل سباق التسلح جزء لا يتجزأ من هذه السياسة، فهي ليست في الواقع إلا تعبيراً مباشراً على مصالح الاحتكارات الكبيرة التي تستفيد من سباق التسلح، وهي على استعداد لاستخدام القوة المسلحة في سبيل الإبقاء على سيطرتها. فالدول التي لجأت إلى استخدام القوة في علاقاتها مع الدول الأخرى، حاولت إظهار ما كات تقوم به من أعمال على أنها أعمال مسموح بها أو مشروعة وفقاً للقانون الدولي المعمول به، في حين أن مجلس الأمن (الدول دائمة العضوية) قد استخدمت قواها المسلحة ضد الدول الأخرى خارج إطار الشرعية الدولية، حيث قال "القديس أوغستين" مجدداً العنف المسلح بقوله: "نحن نخوض الحرب للحصول على السلام"، وهو بذلك يختزل فكرة الحرب العادلة والتي تعني أن الدول أحياناً تتخذ تبريراً أخلاقياً للجوء إلى استعمال القوة المسلحة للدفاع عن النفس وعن الآخرين من العدوان الخارجي وحماية الأبرياء من الحملات الهجومية العدوانية ومعاقبة من يرتكب خطأ جسيم.

يوصل القانون الدولي منطق حظر الحرب بمفهومها التقليدي أي فيما بين الدول، إلا أنه مع ذلك يعمل على توسيع دائرته بأن بات يمتد إلى حروب ذات طبيعة أخرى، وهو في هذا الصدد تطور مضطرد سيما مع تحديات الإرهاب الدولي الذي وسع من دائرة النزاعات المسلحة، أو التغيير في كيفية استخدام القوة من القوة الصلبة إلى القوة الذكية التي باتت تراهن عليها العديد من الدول، والتي تعد استراتيجية متكاملة تسعى إلى الجمع ما بين القوة الصلبة والقوة الناعمة.

برز استخدام القوة الذكية في السياسات الخارجية للدول التي اتجهت للتأكيد على القوة العسكرية واستمرار حالات التسلح، مع ادماج تلك القوة بأدوات ناعمة أخرى غير العسكرية، وقد اتضح ذلك في تحركات القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تعد تركز سياستها الخارجية على القوة العسكرية فقط، بل ظهرت أدوات القوة الناعمة الأمريكية على الساحة الدولية، وكذلك الصين التي صعدت كقوة اقتصادية مع الارتفاع في نفقات التسلح الصينية من جانب ووجود برامج وتحركات ثقافية من جانب آخر، كما برز الإتحاد الأوروبي على الساحة الدولية كقوة مؤثرة اقتصادياً.

إنَّ برتوكول جنيف عام 1925 يحظر استخدام الأسلحة البيولوجية والسامة، كما وحضرت إتفاقية العام 1972 إنتاجها وتخزينها، رغم ذلك التحريم والحظر الدولي لاستخدام الأسلحة البيولوجية، إلا أننا نجد أنَّ هناك دولاً عالمية مثل الصين، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية غير مُلزَمة قانونياً بمعاهدة

الأسلحة البيولوجية، فقد إنتهكت روسيا على سبيل المثال إتفاق العام 1975 واستمرت في برنامجها الخاص بإنتاج الأسلحة البيولوجية.

المصدر:

- سماح عبد الصبور عبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013. مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.

المحاضرة الثانية: تجارب التصنيع العسكري في الدول النامية

- يعتبر التصنيع العسكري خيارا استراتيجيا للعديد من الدول، خاصة إذا ما اعتبرنا تكلفة الانفاق العسكري سنويا والتي أثقلت كاهل الدول النامية، ويتطلب قيام صناعة عسكرية صحيحة ضرورة توفير متطلبات لهذه الصناعة بحيث تضمن قيامها بشكل قوي، ومن بين أهم هذه المتطلبات:
- توفير قاعدة صناعية وعلمية في البلد مع ضرورة وجود دعم الدول المتقدمة.
 - توفير خبرات فنية وأيدي عاملة صناعية تشمل مختلف فروع الصناعات.
 - توفير الإمكانيات الاقتصادية حيث أن الصناعة العسكرية مرتفعة التكاليف.
 - تيسير المواد الخام في الدولة وتوفير غير الموجود منها من أسواق مضمونة.
 - وجود مراكز للبحث العلمي والدراسات والتصاميم الخاصة بالإنتاج الحربي.

يندرج التصنيع العسكري في إطار استراتيجية أمنية شاملة تسعى إلى ضمان الاستقلالية الوطنية في مجال الدفاع ولكنها لا تنحصر في متطلبات المؤسسة العسكرية ومنتجاتها الحربية وحدها بل ترتبط أيضا وبشكل كبير بحاجيات المؤسسة الأمنية التي لا تختلف عنها كثيرا خاصة عندما يتعلق الأمر بالحرب على الإرهاب، ولأن مجال الأمن الشامل مرتبط بشكل وثيق بالأمن الاجتماعي والاقتصادي فهذا يجزنا إلى

التفكير في ربط التصنيع العسكري بالتشغيل وبالذورة الاقتصادية والتجارية في البلاد وبمنظومة البحث العلمي والتكنولوجي.

إن أهمية الصناعات العسكرية لا تقتصر على كونها أحد مظاهر التقدم الصناعي والتقني فقط بل تعد أيضاً ركيزة حيوية للسيادة الوطنية من خلال توفير الاحتياجات المطلوبة للقوات المسلحة مع توفير هامش مناورة مناسب لاستقلالية القرار السياسي والتخطيط الاستراتيجي للدول، فضلاً عما يمكن أن تمثله من إضافة نوعية لاقتصاديات الدول، من خلال توسيع قاعدة التصدير وبناء شبكات التعاون مع الدول، ووفقاً لهذا المنظور تكتسب قاعدة التصنيع العسكري التي تنمو وفق خطط مدروسة بدولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً بالغ الأهمية، تسعى "درع الوطن" إلى تسليط الضوء عليه في هذا الملف راصدة أبرز معالم هذا المشروع الاستراتيجي وأهدافه وأبعاده.

ينبغي على أي دولة تسعى للتصنيع العسكري أن تعمل ضمن خطة دقيقة وأن تستمر في العمل حتى تصل إلى النجاح، إذا أخذت بعين الاعتبار العوامل التالية:

- وجود هيئة للتخطيط ذات استراتيجية بعيدة المدى ترتبط بها مراكز البحث.
- الإشتراك مع أكثر من دولة عن طريق مجتمعات صناعية حربية.
- التنسيق مع الصناعات المدنية وإنتاج مواد متبادلة تنفع الطرفين.
- الإستعانة بالخبرات الأجنبية في المراحل الأولى حتى يتم تأهيل الكوادر الوطنية.
- تأمين المواد الأولية وعدم الاعتماد على مصدر واحد لاستيرادها.

أمثلة عن بعض الدول في تجارب التصنيع العسكرية

أ- الإمارات العربية المتحدة

إن الصناعات العسكرية في دولة الإمارات تمثل أحد مظاهر التقدم الصناعي والتقني الذي تشهده الدولة، حيث يعد هذا القطاع مكماً لمنظومة التقدم والتطور في الكثير من مجالات التصنيع المدني بمختلف المجالات، إذ أصبحت الإمارات قاعدة صناعية لسلع استراتيجية عدة، منها الألمنيوم وصناعات البناء والتشييد والبتروكيماويات والصناعات التقنية بالغة الدقة وغير ذلك، وبالتالي فإن الاهتمام بقطاع التصنيع

العسكري إنما يندرج ضمن منظومة متكاملة للتطوير الصناعي والتقني في الدولة. وأشارت إلى أن التصنيع العسكري يمثل البعد الآخر للاستفادة من الإنجازات النوعية التي حققتها الدولة في محاور اقتصادية أخرى مثل صناعة المعارض، حيث يعد معرض "آيدكس" أحد أضخم وأهم الواجهات العالمية التي تتبارى كبريات الشركات الدفاعية في عرض منتجاتها من خلاله، وبالتالي فإن التصنيع العسكري يبدو بمنزلة خطوة لازمة للاستفادة من الفرص التي توفرها الدولة لآخرين في مجال التصنيع العسكري.

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة شبكة علاقات تعاونية متميزة مع الدول الرائدة في مجال التصنيع العسكري، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وروسيا، فضلاً عن علاقات التعاون القوية التي تربطها بدول أخرى متفوقة تكنولوجياً، وتمتلك أيضاً رصيداً جيداً في مجال التصنيع العسكري، مثل كوريا الجنوبية والهند وغيرهما، وبالتالي فإن فرص بناء شراكات قوية مع هذه الدول قائمة ما يعزز فرص نجاح هذا القطاع الوليد في دولة الإمارات العربية المتحدة ويوفر له آفاق وفرص النجاح، لاسيما أن الدولة تبني سياسات قائمة على تشجيع الاستثمارات في هذا المجال الحيوي، كما توفر أيضاً دعماً قوياً للصناعات العسكرية الناشئة بالدولة، من خلال منحها أولوية تزويد القوات المسلحة الإماراتية باحتياجاتها من المعدات العسكرية التي يتم تصنيعها في مشروعات داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

ب- مصر

تشكّل الصناعات الحربية المملوكة من الدولة أقدم جزء من الاقتصاد العسكري الرسمي في مصر. حتى إن المصادر المصرية تعيد أصولها عمومًا إلى محمد علي الذي حكم البلاد في أوائل القرن التاسع عشر، وأسّس مصانع حديثة بمساعدة فرنسية لإنتاج الأسلحة والذخائر.

لقد اعتمدت الصناعة العسكرية في مصر على المساعدات السوفياتية بشكل كبير في فترة السبعينات حتى تم في منتصف السبعينات إنشاء الهيئة العربية للتصنيع الحربي وتحديدًا عام 1972 لمواجهة الصناعية العسكرية الإسرائيلية التي توسعت في إنتاج معدات ذات تقنية عالية اشتركت في تأسيس هذه الهيئة كل من مصر، السعودية، قطر، الإمارات العربية، وكان هدفها تحقيق الاكتفاء الذاتي من العتاد الحربي التقليدي وإرساء قاعدة للصناعات المتطورة وتصدير الفائض إلى البلدان العربية والإسلامية.

حسب الخبير الاستراتيجي اللواء "جمال مظلوم"، فإن المعرض الأول للأمن والدفاع فرصة عظيمة للتأكيد على قيادة مصر، مشيرًا إلى أنه قدم نماذج رائعة من الصناعات العسكرية المصرية الخالصة، ودلل على أن مصر تتمتع بالأمن والاستقرار، شار إلى أن مصر تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي للمنطقة

العربية، فبدلاً من الاعتماد على الغرب، يمكن أن تقدم مصر المعدات العسكرية إلى الدول العربية، لاسيما أنها تعتبر أكبر مستورد للأسلحة على المستوى الدولي.

ملاحظة: من الممكن أخذ تجارب أخرى في التصنيع العسكري كالجائر، الأردن، إيران.

المصدر:

- د.ذ.ك، "الصناعات العسكرية ركيزة للسيادة الوطنية والتخطيط الاستراتيجي"، في الموقع الإلكتروني:

<https://www.alittihad.ae/article>

- موفق محمد الضمور، تطور الصناعات العسكرية (الأردن نموذجاً). ط.1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013.

المحاضرة الثالثة: نظريات نزع السلاح

تعالت الأصوات الدولية مطالبة لتخفيض لحجم الأسلحة ونزعها، في ظل التزايد المستمر لمستويات الإنفاق العسكري على حساب باقي القطاعات الأخرى مما شكل عبء على سياسات الدولة الوطنية وأدخلها في مديونية كبيرة أثرت على اقتصادها الوطني.

يشير مصطلح نزع السلاح disarmament إلى الخفض الجزئي أو التخلص التام من الأدوات المادية والبشرية التي تساعد على ممارسة العنف المادي في العلاقات الدولية.

أما الرقابة على التسليح arms control فهو يعني أي مظهر من مظاهر التعاون والمشاركة الدولية حول الحد من سباق التسليح وتقليل احتمالات الحرب أو تحديد نطاقها وتقليل درجة العنف فيها على قدر الإمكان.

هناك عوامل التي تعمل في اتجاه الإتفاق الدولي حول هذه المشكلة الملحة، وأهمها:

- تزايد الخوف من الفضائع التدميرية للحرب النووية، فالسباق نحو التسليح يحدث تزامناً في العلاقات الدولية مما يضغط على زيادة المؤتمرات، ويخلق رغبة دولية عامة في السلام مما يحقق فرض أفضل في الأمن والاستقرار والتنمية لكل الدول.

- الأخطار الناجمة عن عدم تنظيم سباق التسلح بموجب اتفاقات دولية عامة، بكل ما يمكن أن ينجم عن ذلك من فوضى في انتاج واستخدام وسائل العنف في العلاقات الدولية.

1- نظريات نزع السلاح

1- نظرية النزع المنفرد:

تعتمد على عنصر المبادأة أي نزع طرف على أساس منفرد على أمل أن يستجيب الطرف الآخر فيما بعد بإجراء مماثل.

2- نظرية التوازن:

يمكن تجنب الحرب إذا تحقق مستوى متعادل من التسليح على الجانبين، دون انتهاك الأطراف للترتيبات التي تشملها هذه القاعدة، ومن مزاياها أنها تبدد شكوك الخوف من النوايا العدوانية أو الخطط الهجومية، ويعرفها "صبري مقلد" بأنها الأداة التي تتمكن الدول من خلالها تنظم صراعات القوة فيما بينها، بحيث تضمن استمرار النظام الدولي القائم، وتحمي استقلالها وأن تحول دون ابتلاع كيانها القومي من جانب قوى دولية متفوقة عليها، ومن مبادئها:

- إبقاء حالة التوازن والإستقرار الراهن بين الدول والأطراف في علاقات القوى وردع أي عدوان.

- يتحقق التوازن في الموقف الدولي من خلال قدرة النظام (نظام توازن القوى) على توليد ضغوطات متعادلة ومتعكسة لتجنب أي اختلال في ميزان القوى في علاقات قوى التنظيم.

3- نظرية الحظر المحدود:

العمل على عدم تحول الحرب المحدودة إلى حرب دمار شامل حتى وإن استخدمت فيها أسلحة الدمار الشامل.

4- النظرية التدريجية:

يمكن أن يتفاوض الطرفان بشأن وضع تدابير تهدف إلى وقف سباق التسلح وتمهيد الطريق للتدمير النهائي لكل الأسلحة ولكافة التنظيمات العسكرية المرتبطة بها.

وهي تشمل: 1- نزع السلاح التقليدي

2- نزع السلاح النووي

بالإضافة إلى ذلك تفعيل الإجراءات مثل: غلق القواعد العسكرية، تدمير بعض الأسلحة وتخفيض حجم الجيوش، في خطوة من الأطراف نحو بناء تدابير الثقة بينهم.

2- مجهودات عصبة الأمم:

1- المرحلة الأولى: 1920-1926 توقيع معاهدة "لوكارنو 1925" وهي ضمانات متبادلة للحدود الفرنسية الألمانية البلجيكية بغية تحقيق الأمن الأوروبي.

2- المرحلة الثانية: 1926-1934 إنشاء اللجنة التمهيدية التابعة لعصبة الأمم.

3- في عهد هيئة الأمم المتحدة:

- تم تأسيس لجنة للطاقة الذرية atomic energy commission وهي تتكون من الأعضاء 5 في مجلس الأمن الدولي.

- إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية 1957، وتمكن مهمتها في منع انتشار الأسلحة النووية ومساعدة كل البلدان لاسيما في العالم النامي على الاستفادة من استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية استخداماً سلمياً ومأموناً وآمناً، كما تقدم الوكالة على تقديم المساعدة للتقليل من الحد الأدنى من مخاطر وقوع المواد المشعة في أيدي الإرهابيين، وتحقق الوكالة من نظامها التفتيشي من امتثال الدول الأعضاء للإلتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الموقعة في 1 جوان 1968.

ويتم نزع السلاح بطريقتين هما:

1- طريقة الغرض: من قبل الدول المنتصرة مثل: معاهدة فرساي 1919 حيث حددت الجيش الألماني بـ 10 آلاف جندي.

2- طريقة النزع الطوعي للسلاح: والذي تسعى فيه الدول إلى التفاوض للتوصل إلى إتفاق مقبول لدى كل الأطراف، ويقوم على تقليص الأطراف جميعاً لحجم مؤسساتهم العسكرية.

المحاضرة الرابعة: دوافع نزع السلاح

تعدد دوافع وأسباب نزع السلاح والتي في مقدمتها حجم الخسائر البشرية أثناء الأزمات والحروب، ومن بين تلك الدوافع نذكر:

1- الدوافع الاقتصادية:

تعتبر عامل ذو حدين، فهو يعتبر من العوامل التي تعقد من إمكانية حل هذه المشكلة فهناك صناعات ضخمة تقوم على إنتاج الأسلحة، وتوظف فيها استثمارات مالية ضخمة، ونزع السلاح يمكن أن يؤدي إلى كساد هذا القطاع أو خلق مشكلة البطالة.

وقد يكون عاملاً هاماً نحو تحرير الاقتصاد من عبء اقتصادي هائل إذ يمكن توجيه مخصصات التسليح الضخمة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بالنسبة للدول النامية. هناك صلة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية، باعتبار أن المخصصات المالية الموجهة للإنفاق العسكري قد توجه إلى معالجة قضايا اجتماعية على غرار الفقر، الصحة والتعليم.

2- الدوافع السياسية والأمنية: ونذكر منها:

- الخوف من حرب نووية، فالسباق نحو التسليح ليس هو السبب الوحيد للحرب وإنما هناك أسباب أخرى.

- نظام الأمن الجماعي خاصة مع تفعيل النظرية المثالية والليبرالية.

- تطبيق نظام الأمن الجماعي عن طريق تعزيز التعاون بين الأمم عن طريق التربية والعلم والثقافة، من أجل دعم الإحترام العالمي للعدالة وسيادة القانون، وإشاعة مبادئ الأمم المتحدة القائمة على الحق والعدل والمساواة والإنصاف، وبالتالي فإنه بنزع السلاح تتفرغ الدول للتنمية بكل مضامينها.

مثال: انهيار الإتحاد السوفياتي نتيجة زيادة المخصصات المالية الموجهة للإبتكارات والإنفاق

العسكري.

- نظام الأمن خاصة في الإتحاد الأوروبي فيما أسمته بـ "تدابير الثقة والأمن" واستكملته معاهدة الأجواء المفتوحة.

- التأكيد على المقاربة الليبرالية الجديدة الهادفة إلى البحث عن كيفية تعزيز وتشجيع التعاون في نظام دولي يتسم بالفوضى والتنافس المستمر بين الدول، والأولوية في أهداف الدولة للأمن القومي والرخاء الاقتصادي.

- نظرية السلام الديمقراطي "كانط" لبناء جماعة أمنية على أساس أن الأنظمة الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض لإشراكها في نفس القيم.